احد الا اخوانه فجعل مكان احد بعض مدلوله وهو زيد واخوانكم ولم يقصد النفي بذاتهما
بل جعلوا توكيدا لقسطيهما النفي قوله الالفيه وغير نصب سابق في النفي قد ياتي واورد علي
الكافيه والشذوذ فانهما لم يذكر في المقدم الا النصب ويمكن دجوع قول الكافيه علي الاكثر الى المنقطع
والمقدم معا فيفيده بل والى الموجب ايضا فيفيده تلك اللغة التي اشرنا اليها ويرد علي
الالفيه ان غير النصب هو الاتباع المفسر بالبدل ورفع المقدم علي هذه اللغة ليس بدلا
بل هو مبدل منه والمستثنى منه الموخر بدل لان التابع لا يتقدم متبوعه نص عليه
سيبويه وجزم به في التسهيل لكن اورد عليه ابن خروف انه بدل الاكثر من الاقل قال ابو حيان
يعني بدل كل من بعض وهو غير معهود واجاز ابن عصفور بانه من موضع العام موضع
الخاص فيكون بدل شي من شي كما قال الشاعر اجب رماحا حييت ابدا فابدل ابدا مما
حييت وهو اعم منه ويقي امر اخر وهو ان ظاهر كلام الالفيه قياس ذلك وهو راى
الكوفيين والبغداديين ومنعه البصريون واقتصروا فيه علي السماع وصحح ابن عصفور
قوله الالفيه وان يفرغ سابق الا لما بعد يكن كما لو الا عدما فيه امور الاول
ان التفريغ شرطه ان يكون بعد نفي او شبهه فلا يكون في الموجب في الاصح وهذا وارد
علي الشذور ايضا وذكره في الكافيه فقال وهو في غير الموجب ليقيد نحو ما ضربني
الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرات الا يوم كذا وهذا الذي ذكره مركوم
في الموجب عند استقامة المعنى حمله ابن مالك في شرح التسهيل في معنى النفي لانه بمعنى
لم اترك القراءة الا يوم كذا ومثله عدمت الا زيدا والذي يمكن ان تذهب اليه ان
الموجب اذا امكن تعلقه بعام محذوف جاز ان يفرغ لما بعد الا فيعمل فيه ما لم يكن
ذلك العام مرفوع بالفعل نحو بريت الا من ذمامك التقدير بررت من ذمام كل احد
الا من ذمامك وقد جاء في نحو من ذلك في اشعار المولدين وينبغي ان لا يتقدم علي تجويز
ذلك الا بسماع من العرب انتهى الثاني انه شرط في التسهيل لكون ما بعد الا علي مجرى حسب
العوامل قبلها شرطين احدهما حذف المستثنى منه والثاني تفريغ العامل لما بعدها ونفى
التفريغ اذا شغل العامل فيه واحترز بالشرط الاول من نحو ما قام زيد الا عمرا فان
العامل مفرغ للعمل فيما بعد الا لكون المستثنى منه محذوف لكن العامل لم يفرغ لعمرو
لانه قد شغل بزيد واقتصر في الالفيه علي الشرط الثاني وفي الكافيه والشذور علي الشرط

الاول الثالث ان التفريغ يكون بجميع المعمولات الا المصدر الموكد فلا يكون فيه
وهذا وارد علي الثلاثة قوله الكافيه وهو في غير الموجب وفي الكافيه الكبرى وهو
لا يريد الا بنفي او كنفي معتضد يرد عليه مسله وهو الموجب الذي لازمه نفي كلو ولولا
نحو لولا القوم الا زيد لاكرمتك ولو كان معي الا زيد فان المبرد ذهب الى جواز
التفريغ فيه ويخالفه غيره لان التفريغ يدخل في الجملة الاولى وهي ثابتة
والجواب خارج عما دخلت فيه قوله الالفيه والغ الا ذات توكيد لم يتبين ما الغي
بما بعدها بعد الغائها وحكمه الابدال ان صح اعناؤه وعن الاول والا فالعطف بالواو
قوله وان تكرر التوكيد فمع تفريغ التاثر بالعامل دع في واحدها بالا استثني وليس عن نصب
سواه مغني قال ابن قاسم قيل عبارته غير وافيه بالمقصود من ثلاثة اوجه احدها ان امر ترك
التاثير بالا في واحد يعلم انه لا ينصب علي الاستثناء ولم يعلم ما يفعل به والثاني ان الحكم الذي
ذكره انما يكون اذا لم يمكن استثناء كل واحد مما تلوه فان امكن جعل كل واحد مخرجا مما قبله
نحو ما قام الا حونك الا زيد الثالث ان قوله عن نصب سواه مغني معنى ليس كذلك بل
اذا رفع الاول جاز رفع بعده اذا قصد بدل البدل قال والجواب عن الاول انه قد
علم ان العامل المفرغ تشتغل به مما تقدم دعى الثاني ان كلامه في تكرار الا مع اتحاد المستثنى
منه وعن الثالث انه اذا جعل بدلا بدا كانت الا للتوكيد فليس من هذا القسم بل هو مندرج
في قوله والغ الا ذات توكيد قلت المعترض والمجيب فيهما ان العائد اريد به الا وانما اريد
به العامل السابق المفرغ وسع كلامه دع العامل يوثر في واحد قوله الالفيه واستثن
مجرورا بغير معربا بما لمستثنى بالا نسبا قيل ظاهره اتحاد جهة النصب وهو المشهور لكن
صحح في شرح التسهيل ان ناصبها العامل قبلها علي الحال وفيها معنى الاستثناء قوله الكافيه
واعراب المستثنى بالا علي التفصيل حالة الا يجاب فانه يجوز فيه دفعها لكن علي الصفة لا
علي البدل قوله حملت الا عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكر غير محصور لتعذر الاستثناء
وضعف في غيره فيه امور الاول ظاهره ان الوصف بالا يراد به الوصف الصناعي
قال ابو حيان وهو المفهوم من كلام الاكثرين لكن بعضهم انما يعنون بذلك عطف البيان الثاني
ظاهره ان الوصف بالا وحدها وليس كذلك انما هو بها مع تاليها نص عليه في التسهيل وليس بها
وحدها ولا بالثاني وحده كما لو وصف بالجامد والمجرور وصرح به ابن السيد وغيره الثالث

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)